في أية مفاوضات تتعلق بمستقبل الارض المحتلة، وبشكل يبقي على السيادة الاسرائيلية على الارض ويضمن المكتسبات التي حققتها، وستحققها؛ وترفض، كذلك، أي نقاش بخصوص المستوطنات وزيادتها، باعتبار ان الارض جزء من «اسرائيل الكبرى»، وان أقصى ما يمكن تلبيته بخصوص السكان العرب هو تمتّعهم بحكم اداري لا يتعدّى الاختصاصات المقرّرة لجهاز الادارة المدنية وفق الامر العسكري الرقم ٩٤٧(٩٥).

وفي هذا الاطار يدخل مجمل التغييرات التي احدثتها. فقرار ضمّ القدس يؤدي الى تقسيم الارض المحتلة بشكل يحول دون تحقيق وحدة سياسية داخلها، ويقضي على أية امكانية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة فيها.

ويتحقق الهدف نفسه من خلال زرع الارض المحتلة بالمستوطنات، واقرار، وتنفيذ، المخططات الهيكلية للمنطقة والطرق داخلها، وبشكل لا يمكن معه تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، ويؤدي الى عزل مناطق التجمّعات السكانية العربية وتشتيتها والسيطرة عليها، ممّا يحول دون اقامة دولة فلسطينية فيها.

واذا كان ذلك كله مخالفاً لقواعد الاحتلال الحربي، ومنافياً لجميع القرارات الدولية المتعلّقة بالأرض المحتلة، فان اسرائيل تتصرّف وتبرّر تصرّفاتها ومخالفاتها لتلك القواعد والقرارات بفعل التأييد الاميركي لها، وتضع العالم، بأجمعه، في كفّة والقرار الاسرائيلي في كفة راجحة، اذ لا تزال مستمرة في احتلالها وتنفيذ سياساتها ومخططاتها على الرغم من الرفض العالمي والرفض الفلسطيني الذي تمثّل في انتفاضة شعبية عارمة بدأت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ ولا تزال مستمرة.

---

(١) كيت ماغواير، **تهويد القدس**، بيروت: مركز الدراسات العربية، الطبعة الاولى، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١، ص ٤٧.

(٢) انظر، لمزيد من التفصيل حول مناقشات الاجراءات التمهيدية لضمّ القدس والمصادقة عليها، عوزي بنزمان، **القدس مدينة بلا أسوار** (ترجمة محمد ماضي)، القدس: منشورات وكالة ابو عرفة للصحافة، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ٤١ ـ ٤٨؛ وانظر، ايضاً، النص الكامل لتلك القوانين والاجراءات في سمير جريس، **القدس؛ المخططات الصهيونية والاحتلال والتهويد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٣) انظر ابراهيم الدقاق، **القدس في عشر سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ٥١.

(٤) قامت بلدية القدس العربية، في الفترة الانتقالية، بمهام كثيرة تمثّلت في اعادة تزويد المدينة بالماء والكهرباء، وازالة الآثار الناجمة عن العمليات الحربية، كدفن الجثث وتأمين المواد الغذائية والمأوى للسكان الذين هدمت منازلهم، وترحيل أفراد العائلات التي يقيم معيلوها في الاردن أو الخارج، وحثّ السكان على تسليم اسلحتهم وعدم القيام بأي عمل معادٍ لجيش الاحتلال، ومطالبة التجار بفتح محالهم التجارية واعادة الحياة الطبيعية الى المدينة. انظر بنزيمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٤ و٦٣ ـ ٦٤.

(٥) حاول روحي الخطيب، عبثاً، اقناع سلطات الحكم العسكري بالعدول عن قرار الحل والتحذير من المخاطر الجسيمة التي قد تنجم عنه، لكنه فشل في ذلك، فحاول مع شخصيات مقدسية تشكيل هيئة للتحدث باسم السكان، احتجت بشدة على الاجراءات الاسرائيلية، فقامت سلطات الاحتلال بابعادهم الى الاردن. انظر، ابراهيم ابولغد، **تهويد فلسطين** (ترجمة اسعد رزوق)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، سلسلة كتب الرقم ٣٧، ١٩٧٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٦.